

الفصل الخامس: الموارد و الأنشطة الإدارية للمحاكم المالية

أولاً. الموارد المالية

بلغت الميزانية المخصصة للمحاكم المالية، برسم سنة 2014، ما مجموعه 254.607.000,00 درهم، موزعة بين ميزانية التسيير التي وصلت إلى 214.607.000,00 درهم وميزانية الاستثمار التي بلغت 40.000.000,00 درهم.

وتمثل نفقات الموظفين 77% من مجموع ميزانية التسيير بمبلغ يصل إلى 164.333.000,00 درهم، في حين تمثل التحويلات المتعلقة ببند المعدات ونفقات أخرى نسبة 23 % بمبلغ قدره 50.274.000,00 درهم.

وقد عرفت الميزانية الإجمالية للمحاكم المالية استقراراً بين 2013 و2014 حيث إن كانت ميزانية التسيير قد عرفت ارتفاعاً بنسبة 23% فإن ميزانية الاستثمار عرفت انخفاضاً بنسبة 23%.

ويبين الجدولان التاليان تطور الاعتمادات المرصودة للمحاكم المالية برسم السنتين 2013 و2014:

ميزانية التسيير بالدرهم

نوع النفقات	2013	2014	التغيرات %
الموظفون	135.600.000,00	164.333.000,00	21,19
كراء وصيانة البنايات	7.094.000,00	7.997.000,00	12,73
نفقات الاتصال	3.100.000,00	3.280.000,00	5,81
الماء والكهرباء	1.820.000,00	2.033.000,00	11,70
العتاد و أثاث المكاتب	1.550.000,00	3.250.000,00	109,68
حظيرة السيارات	4.240.000,00	4.750.000,00	12,03
نفقات النقل	10.100.000,00	10.400.000,00	2,97
نفقات أخرى	7.670.000,00	15.864.000,00	106,83
التدريب والتكوين	2.700.000,00	2.700.000,00	-
المجموع	173.874.000,00	214.607.000,00	23,43

ميزانية الاستثمار بالدرهم

نوع النفقات	2013	2014	التغيرات %
اقتناء الأراضي	2.500.000,00	-	-
إنشاء البنايات الإدارية	32.000.000,00	23.000.000,00	28,13-
أشغال التهيئة والتركيب	2.500.000,00	2.500.000,00	-
الأثاث	7.000.000,00	3.000.000,00	57,14-
شراء العتاد وأثاث المكاتب	3.900.000,00	5.000.000,00	28,21
شراء السيارات	1.500.000,00	1.500.000,00	-
شراء عتاد الإعلاميات	2.300.000,00	4.800.000,00	108,70
نفقات أخرى	300.000,00	200.000,00	33,33-
المجموع	52.000.000,00	40.000.000,00	23,08-

ثانياً. الوسائل المادية

برسم سنة 2014 واصل المجلس تهيئة وبناء وتوسعة البنايات التالية:

- تهيئة بناية ملحقة للمجلس الأعلى للحسابات لاحتضان مركز التكوين خاص بالمحاكم المالية؛
 - تهيئة فضاء لاحتضان كتابة ضبط المجلس الأعلى للحسابات؛
 - تقدم أشغال بناء مقر المجلس الجهوي للحسابات بطنجة؛
 - تقدم أشغال توسعة مقر المجلس الجهوي للحسابات بفاس.
- كما تم تجهيز المحاكم المالية من خلال ما يلي:
- تأهيل وتطوير وحدة الإنتاج الخاصة بنظم المعطيات المعلوماتية للمجلس الأعلى للحسابات؛
 - وضع نظام لمراقبة الولوج لمقار المحاكم المالية وكذا لتتبع توقيت العمل؛
 - إنشاء مركز للطباعة خاص بالمجلس الأعلى للحسابات وتجهيزه بمطبعة؛
 - اقتناء ست سيارات نفعية لتعزيز حضيرة السيارات قصد تمكين القضاة من القيام بمهامهم الرقابية.

ثالثاً. الموارد البشرية

خلال سنة 2014، بلغ العدد الإجمالي للقضاة والموظفين العاملين بالمحاكم المالية 556، موزعين بين 345 قاضياً، أي ما يعادل 62% من العدد الإجمالي لمواردها البشرية، و211 موظفاً. أما فيما يخص توزيع قضاة وموظفي المحاكم المالية حسب الجنس، فتمثل النساء نسبة 19% داخل هيئة القضاة و47% من بين مجموع الإداريين.

1. هيئة القضاة

خلال سنة 2014، تعززت هيئة القضاة بحوالي 84 قاضياً قاموا بأداء اليمين القانونية مما سيمكنهم من الاضطلاع بكيفية قانونية بالمهام المخولة لهم بموجب مدونة المحاكم المالية. و يبلغ متوسط أعمار قضاة المحاكم المالية 42 سنة، علماً أن 38% من هؤلاء القضاة لم يبلغوا بعد سن الأربعين. وفيما يتعلق بتوزيع القضاة بين مختلف المحاكم المالية، فإن 165 قاضياً يزاولون مهامهم بالمجالس الجهوية للحسابات والباقي أي 180 قاضياً يزاولون بالمجلس الأعلى للحسابات. أما بخصوص طبيعة التكوين الأساسي للقضاة، فإنها تهم تخصصات متنوعة منها القانونية والاقتصادية والمالية بالإضافة إلى مجالات الهندسة بمختلف شعبها. ويتوزع القضاة حسب نوع الشهادات المحصل عليها كما يلي:

النسبة	العدد	الشهادات
48 %	166	السلك الثالث في العلوم القانونية والاقتصادية
20 %	69	مهندسو الدولة
9 %	31	الدكتوراه
23 %	79	شهادات أخرى
	345	المجموع

2. الموظفون الإداريون

يقوم الموظفون الإداريون والتقنيون داخل المحاكم المالية بمهام إدارية وتقنية متنوعة. ويظهر الجدول التالي توزيع هؤلاء الموظفين بحسب الدرجة:

الدرجات	العدد	النسبة
الأطر العليا (المهندسون والمتصرفون)	101	48%
الأطر المتوسطة (التقنيون والمحرون)	38	18%
أعوان التنفيذ (المساعدون الإداريون والمساعدون التقنيون)	72	34%
المجموع	211	

رابعاً. التكوين

يعتبر بناء القدرات المهنية للقضاة وللموظفين الإداريين هدفاً استراتيجياً ومحورياً بالنسبة للمجلس الأعلى للحسابات. ولهذا الغرض حرص المجلس على تمكين موارده البشرية من تكوين متخصص ومنتوع شمل الجوانب القانونية والمالية والمحاسبية، وكذا تقنيات التدقيق وآليات التحليل والتقييم ومراقبة الأداء. وفي هذا الإطار، تمحور برنامج التكوين حول شق نظري وآخر ميداني.

يهدف التكوين النظري إلى تحسين وتحيين مستوى معارف ومهارات القضاة وذلك من أجل تحقيق التجانس على مستوى كفاءاتهم. أما التكوين الميداني فيروم تعريف القضاة، ولاسيما الجدد منهم، بتنظيم المحاكم المالية وطرق عملها وتمكينهم من ملامسة الواقع الميداني والظروف العملية لممارسة مهنة قاضي بالمحاكم المالية.

ومن أجل ذلك، نهج المجلس مقاربة تشاركية اعتمدت على الانفتاح على جميع التجارب العلمية والعملية الرائدة داخل الوطن وخارجه، وبصفة خاصة على شركاء كالمعهد العالي للقضاء ووزارة الداخلية ووزارة المالية...

وفي إطار التكوين المستمر قام المجلس بتنظيم بعض الندوات بشراكة مع بعض القطاعات الوزارية. نذكر منها على سبيل المثال، الندوة المتعلقة بجرائم الأموال والتي ساهم فيها نخبة من قضاة أقسام الجرائم المالية بمحاكم الاستئناف بالمملكة، وكذا الندوة حول المرسوم الجديد للصفقات العمومية بشراكة مع الخزينة العامة للمملكة.

كما عمل المجلس على تقييم برنامج التوأمة الذي تم إنجازه بشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والذي تمحور حول تقوية القدرات المهنية للمجلس من خلال دعم النظام العام لمراقبة المالية العمومية وذلك أخذاً بعين الاعتبار التجارب الدولية والأوروبية في هذا الميدان.

ويجدر التذكير بأن هذا البرنامج، الذي دام ثمانية (8) أشهر، مكن من استفادة 213 قاضياً من أيام تكوينية وذلك بمشاركة 32 خبيراً فرنسياً و6 خبراء مغاربة مما ساهم في إغناء الملكات المعرفية والمهارات المهنية لقضاة المحاكم المالية من خلال تمكينهم من التحكم في استعمال التقنيات الميدانية والمعايير الدولية، المعمول بها في مجال تدقيق الحسابات بالمؤسسات العليا للرقابة.

كما شرع المجلس، في إحداث مركز للتكوين خاص بقضاة وموظفي المحاكم المالية، ويهدف هذا المركز إلى تنمية قدرات العاملين بالمحاكم المالية، عبر مناهج تكوينية متطورة يسهر عليها خبراء مغاربة وأجانب. كما أن هذا المركز سيفتح على محيطه الجهوي والدولي بحيث يعتمزم تقديم خدماته للدول الصديقة العربية والإفريقية عبر تنظيم دورات تدريبية متخصصة وذلك للاستجابة إلى الطلبات الصادرة من لدن الأجهزة العليا للرقابة لهذه الدول.

خامساً. التعاون الدولي

على المستوى الدولي، قام المجلس الأعلى للحسابات خلال سنة 2014 بمجموعة من الأنشطة يمكن تلخيص أهمها كما يلي:

1. أنشطة المجلس في إطار التعاون المتعدد الأطراف

شارك المجلس الأعلى للحسابات خلال سنة 2014 في مجموعة من الاجتماعات والمؤتمرات التي نظمتها المنظمات الدولية والجهوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:

◀ المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "إنتوساي"

كان المجلس الأعلى للحسابات ولا يزال يلعب دورا نشيطا في إطار علاقاته مع منظمة الإنتوساي بحيث خلال سنة 2014 شارك المجلس في الاجتماعات التالية:

- الاجتماع الثالث عشر للمجلس التنفيذي لمجموعة عمل الإنتوساي حول الرقابة البيئية
تجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للحسابات للمغرب هو عضو بهذه المجموعة منذ 2007، وقد شارك في الاجتماع الثالث عشر للمجلس الإداري لمجموعة عمل الإنتوساي حول الرقابة البيئية والذي انعقد بمدينة لمبوك بإندونيسيا خلال الفترة الممتدة من 2 إلى 5 أبريل 2014.
- خلال هذا الاجتماع تمت المناقشة والمصادقة على الخطوط العريضة لجميع المشاريع المقترحة من طرف المجموعة كما تم تحديد المراحل الأساسية التي يجب اتباعها لتحقيق النتائج المسطرة. وبهذه الصفة فقد تم تكليف المجلس بالسهر على إعداد دراسة حول الطاقات المتجددة.
- الاجتماع السادس عشر لمجموعة عمل الإنتوساي حول الرقابة البيئية
شارك المجلس الأعلى للحسابات من 29 شتنبر إلى 2 أكتوبر 2014 بمدينة مانيلا في الاجتماع السادس عشر لمجموعة عمل الإنتوساي حول الرقابة البيئية.
- وكان هذا الاجتماع مناسبة لمناقشة المشاكل المرتبطة بالبيئة البحرية المتأثرة بالتغيرات المناخية وكذا مناقشة مواضيع أخرى مرتبطة باقتصاد الطاقة والطاقة المتجددة وبأهمية وتأثير الرقابة البيئية.

◀ المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "أرا بوساي"

في إطار التعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ARABOSAI، شارك المجلس الأعلى للحسابات في أغلب اللقاءات التدريبية والعلمية، وكذا الاجتماعات المنعقدة من طرف هذه المنظمة منها:

- الملتقى التدريبي حول "النزاهة داخل الأجهزة العليا للرقابة" والذي انعقد بتونس من 24 إلى 26 مارس 2014؛
 - اللقاء العلمي حول موضوع "مهارات الإشراف الفني على التدقيق وأثرها على جودة العمل الرقابي" والذي نظمه الجهاز المركزي للحسابات بجمهورية مصر العربية من 18 إلى 22 مايو 2014؛
 - الملتقى التدريبي حول تقنية الرقابة على المعلومات حسب آخر إصدار "COBIT" والذي استضافه ديوان المحاسبة بالأردن من 14 إلى 18 شتنبر 2014؛
 - الملتقى التدريبي حول موضوع "التحديات التي تواجه الأجهزة في مراجعة البيئة" والذي عقده ديوان المحاسبة بدولة الكويت من 9 إلى 13 نونبر 2014.
- فضلا عن ذلك، شارك المجلس الأعلى للحسابات في الاجتماع السابع للجنة المعايير المهنية والرقابية والذي استضافه ديوان المراقبة العامة بالملكة العربية السعودية من 4 إلى 6 نونبر 2014. كما استضاف المجلس بمدينة الدر البيضاء من 15 إلى 17 دجنبر 2014 وذلك في إطار التعاون مع هذه المنظمة الاجتماع الثامن للجنة بناء القدرات. ولقد كان هذا الاجتماع مناسبة لمناقشة وتقييم نتائج اللقاءات التدريبية والعلمية التي نظمتها المنظمة خلال هذه السنة وكذا اقتراح برنامج العمل في مجال التدريب والبحث العلمي للسنة الموالية.

◀ المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية

شارك المجلس الأعلى للحسابات في العديد من الاجتماعات التي نظمتها المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية "AFROSAI" منها:

- اجتماع المخطط الاستراتيجي للأفروساي الذي نظم بمدينة دوالا بالكاميرون خلال الفترة من 26 إلى 28 فبراير 2014.
- الاجتماع الرابع لمجموعة عمل الأفروساي للرقابة البيئية الذي انعقد بمدينة موم باصا بكينيا من 26 إلى 31 مايو 2014.

- ومن أهم القضايا التي تناولها هذا الاجتماع:
- التوجهات والتطورات الأخيرة في ميدان الرقابة البيئية؛
- مشروع برنامج العمل للسنوات 2014 – 2016؛
- المصادر الطبيعية؛
- الحكامة البيئية وتأثير الأنشطة البشرية على البيئة؛
- تلوث الهواء.
- و موازاة مع هذا الاجتماع تم عقد ورشتين تدريبيتين تناولتا الموضوعين التاليين:
- الرقابة وتأثير الأنشطة المعدنية على البيئة؛
- الفساد والرشوة في الأنشطة المرتبطة بالرقابة البيئية.
- الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية التي انعقدت بشرم الشيخ بمصر خلال الفترة من 24 إلى 30 أكتوبر 2014.
- ونوقشت خلال هذه الدورة ثلاث موضوعات مهمة تتعلق بما يلي:
- رقابة الشرعية؛
- رقابة الجماعات اللامركزية؛
- رقابة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- كما شارك المجلس على هامش هذه الدورة في الاجتماع التاسع والأربعين للمجلس الإداري للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية.

◀ المؤتمرات واللقاءات السنوية المنظمة من طرف البنك الدولي

في هذا الإطار، شارك المجلس الأعلى للحسابات في اللقاءات التالية:

- الملتقى الجهوي الذي نظمه البنك الدولي بإيطاليا خلال الفترة من 27 إلى 30 أبريل 2014 حول "الشفافية والمساءلة والمشاركة" بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA؛
- الملتقى السنوي لشبكة المهتمين بالمالية العمومية "PEMPAL" والذي نظم بموسكو من 27 إلى 29 مايو 2014.
- وقد شرعت هذه الشبكة في بدء أعمالها بمساعدة البنك الدولي وبعض المانحين الآخرين كوكالة الألمانية للتعاون "GTZ" ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" والاتحاد الأوروبي "UE".
- وتضم هذه الشبكة ذوو التجارب والخبرات في مجال المالية العمومية بهدف تسهيل تطبيق أفضل التجارب المتعلقة بتدبير المالية العمومية وكذا تدعيم قدرات اثنين وعشرون بلدا عضوا من أوروبا ووسط آسيا. وقد اختير موضوع "الشفافية وتقديم الحسابات" كموضوع أساسي لهذا الملتقى.
- الملتقى الدولي "the Exchange" الخاص بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "MENA" والذي نظمته مديرية التسيير المالي بالبنك الدولي بمدينة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 10 إلى 12 يونيو 2014.
- وكان هذا الملتقى السنوي محطة مهمة لدول المنطقة من أجل تقاسم المعارف وأهم التجارب المرتبطة بميدان التدبير المالي. وقد شارك فيه مسؤولون وأطر عليا وكذا مجموعة من الفاعلين المعنيين من أجل مناقشة مجموعة من المواضيع أهمها:
- تدبير المالية العمومية؛
- الإعلام المالي للمقاولات.
- الملتقى الأول لمجموعة العمل المتعلقة بالممارسة المهنية "معرفة" (Communauté de pratique" Maarefah) وذلك بمدينة عمان بالأردن خلال الفترة من 15 إلى 17 دجنبر 2014.

وتهدف هذه المجموعة إلى إنشاء فضاء للحوار بين جل الأطراف المنتمجة لجهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "MENA" والتي لديها اهتمام بمواضيع الحكامة خصوصا تلك المرتبطة بالمالية العمومية.

← مبادرة تنمية الإنتوساي I.D.I

استضاف المجلس الأعلى للحسابات بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي ورشة عمل لرؤساء الأجهزة بالمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة حول برنامج "تطبيق معايير الإنتوساي" وذلك بمدينة الدار البيضاء خلال الفترة من 24 إلى 26 يونيو 2014.

وكان هدف هذه الورشة هو:

- رفع مستوى الوعي بتنفيذ معايير الإنتوساي؛
- توفير فرص لتبادل الخبرات؛
- مناقشة استراتيجيات التنفيذ والمخاطر والتحديات؛
- مناقشة وتوقيع بيان الالتزام بتطبيق معايير الإنتوساي واستخدام منتجات البرنامج.

كما شارك المجلس في تأطير وتنشيط لقاء تدريبي حول " إطار قياس الأداء" نظمه مبادرة تنمية الإنتوساي بدولة هايتي بين 5 و9 مايو 2014.

2. أنشطة المجلس الأعلى للحسابات في إطار التعاون الثنائي

عرفت علاقات التعاون الثنائية بين المجلس الأعلى للحسابات والعديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية تنوعا ملحوظا خلال السنة الحالية سواء من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها وفود بعض الأجهزة إلى المجلس أو من خلال الدورات التكوينية التي استفاد منها قضاة وأطر المجلس لدى بعض الأجهزة العليا للرقابة.

← التعاون مع محكمة الحسابات بالجمهورية الفرنسية

بالنسبة للتعاون الثنائي مع محكمة الحسابات بالجمهورية الفرنسية، فقد قام قضاة المجلس الأعلى للحسابات بمهام لدى المجالس الجهوية للحسابات الفرنسية بهدف الاطلاع على المناهج والمساطر المتبعة في مجال الرقابة العليا للمالية العامة.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن محكمة الحسابات بفرنسا أشركت خلال سنة 2014 قضاة من المجلس الأعلى للحسابات للمملكة المغربية في بعض عمليات المراقبة التي تندرج في إطار انتدابها من طرف بعض مؤسسات الأمم المتحدة كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية (UNESCO) ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (OTICE) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE).

← التعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة بالهند

يستفيد سنويا قضاة المجلس الأعلى للحسابات في إطار برنامج التعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة بالهند من تدريب ميداني لمدة شهر واحد بمركز التكوين التابع للجهاز الأعلى للرقابة بالهند حول مواضيع تتعلق بتدقيق مفاوضات القطاع العمومي ورقابة الأداء والرقابة البيئية.

← التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى

عرف المجلس الأعلى للحسابات خلال السنة الحالية زيارة عدد كبير من وفود الأجهزة العليا للرقابة بهدف الاطلاع على تجربة المجلس في مجال الرقابة العليا على الأموال العمومية.

وفي هذا الإطار، استقبل المجلس الأعلى للحسابات وفد عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 26 شتنبر 2014. وخلال هذه الزيارة التي كانت مناسبة لتبادل التجارب والخبرات، وقع الطرفان (الجهاز العراقي والمغربي) على اتفاقية للتعاون من أهم بنودها استعادة الجهاز العراقي من تجربة المجلس في مجال التدقيق والتحقق والبيت في المخالفات المالية.

كما استقبل المجلس، كذلك، وفدا عن قطاع الرقابة المالية والإدارية بجامعة الدول العربية من 26 إلى 29 أكتوبر 2014 وكذا وفد عن محكمة الحسابات بجمهورية السنغال خلال الفترة الممتدة من 08 إلى 12 دجنبر 2014.